كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل تنميـــة الرافـــدين العـــدد ٩٦ مجلـــد ٣١ لـــسنة ٢٠٠٩

ص ص[١٩١-٢٠٣]

أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة
دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة

الدكتور سعدون حسين فرحان
مدرس- قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل.
Saadoonhuseen@yahoo.com

المستخلص

يناقش هذا البحث تأثير تقلبات سعر الصرف في التجارة، إذ أصبحت هذه الموضوعات حقلاً خصباً للعديد من الدراسات التي قيدت نفسها بفرضية التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف في التجارة وحاولت تعزيزها من دون دراستها بإمعان، مما يعطي البحث أهمية بالغة، إذ يبتعد عن اختبار هذه الفرضية ويحاول تفنيدها. هدف البحث إلى دراسة تأثير تقلبات سعر الصرف في تجارة مجموعتين من الدول النامية، تضم الأولى دول ذوات هيكل تجارة وإنتاج متنوعين، في حين تضم الثانية دول ذوات هيكل إنتاج وتجارة أقل تنوعاً. وتلخصت فرضية البحث، في أن استجابة التجارة لتقلبات سعر الصرف في الدول ذوات هيكل الإنتاج والتجارة المتنوعين تزيد في استجابتها عن الدول ذوات هيكل الإنتاج والتجارة الأقل تنوعاً. استخدم البحث أسلوب التحليل النظري الذي عزز بآراء العديد من الباحثين في هذا المجال، فضلاً عن استخدام الطرائق الإحصائية في توضيح هذه العلاقة، وتوصل البحث إلى عدد من النتائج كان أبرزها، أن هناك علاقة وثيقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة في دول ذوات هيكل الإنتاج والتجارة المتنوعين، في حين لم تكن هناك علاقة في مجموعة الدول الثانية، وهذا عزز فرضية البحث.

The Influence of Real Exchanges Rate Volatility In Trade (Comparative Study on Developing Countries with Various Structures of Production and Trade)

Sa'adoon H. Farhan (PhD)
Lecturer
Department of Economics
University of Mosul

Abstract

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٨/٤/٢ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٨/١٠/١٤

This study discusses the influence of volatility of exchange rate in trade. These subjects became a fertile field for several studies that confined themselves in the negative influence hypothesis of exchange rate volatility in trade, and tried to enhance it without careful studying. For this reason, the study has great importance; it seeks to avoid testing this hypothesis. The research aims to study the influence of exchange rate volatility in two trade groups in the developing countries. The first includes countries with a various structures of trade and production, while the second group countries with less variable trade and production structures. The hypothesis of the research is summarized in that the response of trade to the volatility of exchange rate in the countries with the various trade and production structures is more than its response in the countries with less various trade and production structures. The research used the theoretical analysis manner, which is enhanced by several views of researchers in this field, in addition to the use of the statistical methods in explaining these relations. The research concluded a number of results, the most important among them were that there is a tight relation between exchange rate volatility and trade in the developing countries with various structures of trade and production, while there is no relation in the second group of countries, and this has enhanced the hypothesis of the research.

المقدمة

أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة ومناقشة الآثار التي تتركها تقلبات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (لا سيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كُثر، الذين أدركوا المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف المفرطة وتأثيراتها في الفعاليات الاقتصادية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بنشاطات التصدير والاستيراد، إذ إن تقلبات سعر الصرف المستمرة تضفي قدراً من المخاطر في تعاملات المصدرين مع الأسواق الخارجية، وكذلك الحال بالنسبة للمستوردين، مما يجعل كلا الطرفين يواجهان قيداً خارجياً لا سبيل لهم إلاّ بمواجهته وتحمل تبعات تقلباته المستمرة.

ومنذ الخروج عن نظام سعر الصرف الثابت (نظام بريتون وودز) أصبح الشغل الشاغل للعديد من الاقتصاديين أمثال (فرانكل، ميندز، تافيلاس) وغيرهم مناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة، ومن ثم انقسم معظم الباحثين في هذا الحقل إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة:

الأول: استخدم أسلوب التحليل الكلي، في حين اتجه الثاني إلى استخدام نظرية الاقتصاد الجزئي، ونظراً للصعوبات التي لاقاها الاتجاه الأول، والافتراضات المشددة للاتجاه الثاني والتي عدت غير واقعية لدى العديد من الاقتصاديين، فقد طور الاتجاه الثالث أسلوب التحليل الكلي كي يعزز فرضية التأثير العكسي لتقلبات سعر الصرف في التجارة والتي شكك في صحتها كثير من الباحثين، وبذلك يبقى النقاش والجدال مفتوحاً لمراجعة هذه الفرضية التي لا تزال محور نقاش مستمر حتى وقتنا الحاضر.

أهمية البحث

لا تزال الموضوعات التي تهتم بدراسة تأثير تقلبات سعر الصرف في التجارة تلقى اهتماماً واسعاً، إذ أضحى هذا الحقل ميداناً خصباً للعديد من الدراسات في

العقود الثلاثة الأخيرة، أعقاب انهيار سعر الصرف الثابت عام ١٩٧١ وانتقال العديد من الدول النامية والمتقدمة نحو نظام سعر صرف المرن، وهذا ما جعل أسعار الصرف تأخذ منحى التقلبات المستمرة، وترافق هذا مع الحاجة المستمرة للتجارة، واتجاه العديد من الدول النامية نحو سياسة تشجيع الصادرات، وبذلك فإن بحثنا هذا ذو أهمية بالغة، إذ يناقش موضوعاً لا يزال الجدل يدور حوله حتى وقتنا الحاضر.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في أن هناك غموضاً يحيط طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة، ويترتب على هذا صعوبة في اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة التي تتبعها أية دولة إذا ما فكرت بجدية في توسيع حجم تبادلها التجاري والتوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً على الاقتصاديات الدولية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة وفقاً لأسلوب التحليل الكلي، ومقارنة تأثير تقلبات سعر الصرف في التجارة في مجموعتين من الدول النامية: المجموعة الأولى تضم دولاً ذوات هيكل وإنتاج متنوعان، في حين تضم المجموعة الثانية دولاً ذوات هيكل وإنتاج أقل تنوعاً.

فرضية البحث

يفترض البحث بأن درجة استجابة متغير التجارة لتقلبات سعر الصرف في الدول ذوات هيكل الإنتاج والتجارة المتنوعين تزيد عن درجة استجابة هذا المتغير في الدول ذوات هيكل الإنتاج والتجارة الأقل تنوعاً، إذ تكون هذه الاستجابة ضعيفة في المجموعة الثانية.

منهج البحث

اعتمد البحث على أسلوبين في التحليل، الأول: التحليل النظري والذي عُززّ بآراء العديد من الاقتصاديين، في حين عُززّ البحث بالأسلوب الكمي الذي أُستخدمتْ فيه أدوات تحليل الانحدار لتوضيح تأثير تقلبات سعر الصرف في مجموعتين من الدول: الأولى مجموعة الدول ذوات هيكل التجارة والإنتاج المتنوعين واختيرت خمسٍ منها، هي (المكسيك، تركيا، اندونيسيا، تايلاند، جنوب أفريقيا)، في حين ضمتْ المجموعة الثانية الدول ذوات هيكل التجارة والإنتاج الأقل تنوعاً وتضم (سيرلانكا، جامايكا، كوستريكا، الكاميرون، كينيا)، جمعت البيانات اعتماداً على الاحصائيات التي ينشرها صندوق النقد والبنك الدوليين، وقد غطت الدراسة المدة (١٩٨٢-٢٠٠٤).

المدخل النظري لدراسة أثر تقلبات سعر الصرف في التجارة على المستويين الجزئي والكلي

لقد تطورت في فكر أدبيات اقتصاديات سعر الصرف مدرستان وجهتا جوهر نقاشهما حول البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها فرضية التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف في التجارة، المدرسة الأولى اتخذت أسلوب التحليل الكلي منهجاً لمناقشة هذه العلاقة، في حين اتبعت المدرسة الثانية أسلوب التحليل الجزئي متخذة من الشركة التصديرية عينة لتحليل هذه العلاقة وتعزيز فرضية التأثير السلبي، سنناقش هذه الآراء والإصلاحات التي طرأت عليها.

أولاً- تقلبات سعر الصرف والتجارة وفقاً للتحليل الكلي

يرى أنصار هذه المدرسة أن زيادة تقلبات سعر الصرف تزيد من المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ إن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للفعاليات الاقتصادية، وبهذا فإن زيادة تقلبات سعر الصرف تخفض حجم التجارة وفقاً لأنصار هذه المدرسة (العنزي، ٢٠٠٦، ٤٧-٤٨).

لقد واجهت أفكار هذه المدرسة صعوبة كبيرة في التوفيق بين منطلقاتها النظرية والواقع التجريبي، إذ فشلت معظم الدراسات التي تبنت أسلوب التحليل الكلي منهجاً لها في تعزيز فرضية التأثير السلبي على الرغم من سهولة التحليل النظري ومنطقيته، والجدول ١ يعرض عدداً من هذه الدراسات وأسلوب التحليل وعينة البحث والنتيجة الرئيسة التي توصلت إليها:

الجدول ١
عدد من الدراسات المتعلقة بتأثير تقلبات سعر الصرف في التجارة وملخص عن طبيعة البيانات والأسلوب الإحصائي والنتيجة التي توصلت إليها

الباحث والسنة	آلية احتساب تقلبات سعر الصرف وطبيعة البيانات والعينة والطرائق الإحصائية المستخدمة	النتيجة النهائية للدراسة
(كوراي ولاسترابس) ١٩٨٩	الانحراف المعياري لسعر الصرف الثنائي الشهري للمدة (١٩٦١-١٩٨٥) في ست دول متقدمة، واستخدمت طريقة (OLS) في الدراسة.	هناك تأثير سلبي ضعيف جداً (يمكن إهماله)
(كوراي ولاسترابس) ١٩٩٠	الانحراف المعياري المتحرك لنمو أسعار الصرف الاسمية الثنائية وكذلك الحقيقية وتأثيراتها في صادرات واستيرادات الولايات المتحدة للمدة (١٩٧٥-١٩٨٧)، استخدمت طريقة (OLS) في الدراسة.	ليس هناك تأثير معنوي
سوزان بوزو ١٩٩٢	الانحراف المعياري لأسعار الصرف الشهرية وتأثيراتها في صادرات بريطانيا والولايات المتحدة للمدة (١٩٠٠-١٩٩١)، واستخدمت طريقة (OLS) في الدراسة.	التأثير سلبي في المدة (١٩٠٠-١٩٤٠) وغير ذي أهمية في المدة (١٩٥٩-١٩٩١)
فرانكل وويا (١٩٩٣)	بيانات مقطعية للاعوام (١٩٨٠و١٩٨٥و١٩٩٠) لـ(٦٣) دولة، احتسبت التقلبات على اساس الانحراف المعياري لاسعار الصرف الشهرية واستخدمت	تأثير سلبي ضعيف ١٩٨٠، ايجابي ومعنوي عام ١٩٩٠، غير معنوي ١٩٨٥.

الباحث والسنة	آلية احتساب تقلبات سعر الصرف وطبيعة البيانات والعينة والطرائق الإحصائية المستخدمة	النتيجة النهائية للدراسة
	طريقتا (OLS و IV) .	
ارايز، سانج وسلوتج (٢٠٠٠)	الانحراف المعياري لأسعار الصرف الشهرية ولـ(٣٠) دولة نامية للمدة (١٩٧٣-١٩٩٦) واستخدمت طريقة (OLS) وتحليل السببية.	هناك تأثير معنوي ايجابي وسلبي في (١٣) دولة فقط من اصل (٣٠) دولة نامية.

المصدر: أعد من قبل الباحث اعتماداً على مصادر البحث.

من الجدول ١ يمكن ملاحظة وبسهولة إخفاق الدراسات التي استخدمت أسلوب التحليل الكلي في تعزيز فرضية التأثير السلبي بغض النظر عن الطرائق الإحصائية المتبعة في تحليل هذه العلاقة، لذا كان هناك إدراك مبكر لعجز هذا الأسلوب من لدن العديد من الاقتصاديين الذين فضلوا استخدام نظرية الاقتصاد الجزئي في محاولة لتعزيز هذه الفرضية، ويجب أن نشير هنا إلى أن أسلوب التحليل الجزئي هو مكمل للتحليل الكلي وليس أسلوباً مستقلاً بحد ذاته، فغاية الاثنين تعزيز فرضية التأثير العكسي.

ثانياً- تقلبات سعر الصرف والتجارة على وفق التحليل الجزئي

لقد ترشحت أفكار مدرسة التحليل الجزئي بنماذج عدة، تأتي في مقدمتها النماذج الكلاسيكية، وأبرز من يمثلها أنموذج (كلارك، ١٩٧٣) الذي طوَّر أنموذج الشركة التصديرية التي تنتج سلعة واحدة وتواجه سوقاً تسودها المنافسة التامة، وتبيع منتوجها كلياً في السوق الخارجية، فضلاً عن فرضية تنص على أن الشركة لا تستخدم مدخلات مستوردة، وأن أسعار السلعة المصدرة مقيمة بالعملة الأجنبية التي تعد متغيراً خارجياً، إذ تحدد قيمته خارج الانموذج، وأخيراً يُفترض أن حجم الإنتاج ثابت، وتحت هذه الافتراضات فإن تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى خلق مخاطر حول العوائد المستلمة بالعملة المحلية، ويتوجب على الشركة أن تخفض من حجم الصادرات آخذة بنظر الاعتبار المخاطر الناشئة عن تقلبات سعر الصرف (Cote, 1994, 5-4)، لقد ناقش (هوبر وكوهلج، ١٩٧٨) هذا الأنموذج ولاسيما الافتراض الذي يدعي أن التقلبات هي المصدر الوحيد لعدم التأكد، إذ يعتقدان أن تقلبات سعر الصرف هي مصدر رئيس لعدم التأكد، إلاّ أنها في الحقيقة ليست المصدر الوحيد للمخاطر، فضلاً عن أن تقلبات سعر الصرف تؤثر في جزء من أرباح المُصدر (الأرباح غير المغطاة)، وأن المُصدَّر يدرك تماماً حجم الطلب على منتجاته، ومن ثم فإن تقلبات سعر الصرف ستنقل منحنى الطلب نحو اليسار، وسيعتمد حجم انخفاض الطلب على مرونة الطلب ودرجة تجنب الخطر، وبذلك فإن (هوبر وكوهلج) يتبنيان

فرضية أن زيادة تقلبات سعر الصرف تخفض التجارة (De Grauwe, 1988, 50-54).

إن الافتراضات المشددة التي اعتمدتها النماذج الكلاسيكية والتي لا تنسجم معظمها والواقع أعادت الجدل إلى إمكانية إدخال إصلاحات إلى أسلوب التحليل الكلي، وترشح عن هذا ظهور أسلوب التحليل الكلي المحدث، وأبرز من يمثل هذا الأسلوب انموذج (اختار- هيلتون، ١٩٨٤) والذي سنناقشه بشيء من التفصيل في بحثنا هذا.

ثالثاً- تقلبات سعر الصرف والتجارة في ظل أسلوب التحليل الكلي المحدث

إن النقاشات حول فرضية التأثير السلبي، وإيجاد مبررات اقتصادية كلية وليست جزئية عدت المحور الرئيس لأنموذج (اختار – هلتون)، الذين اعتمدا مبدأ مناقشة إدخال تقلبات سعر الصرف بوصفها متغيراً رئيساً في دالة الكمية (المطلوبة والمعروضة)، ويهملون إمكانية التغطية الآجلة التي سبق وأن ادعاها أنصار أسلوب التحليل الجزئي، إذ يعتقدان أن كثيراً من البلدان النامية تفتقر إلى أسواق العقود الآجلة، وبالتالي فإن المصدر سيكون في مواجهة حتمية مع تقلبات سعر الصرف، والنقطة الرئيسة في تحليل (اختار – هيلتون) أن أنصار أسلوب التحليل الكلي الكلاسيكي وقعوا في خطأ فادح عندما جمعوا أشكالاً مختلفة للصادرات تحت بند إجمالي الصادرات، وقد اعتقد (اختار – هيلتون) أن هذا سبباً رئيساً لتفسير فشل أسلوب التحليل الكلي في تعزيز فرضية التأثير السلبي.

لقد افترض كل من (اختار – هلتون) إن السوق الخارجية تسودها المنافسة التامة، وان منحيي العرض والطلب للسلع المصدرة والمستوردة ذوا مرونة كاملة تجاه الأسعار، فضلاً عن تركيزهم على تقلبات سعر الصرف الحقيقي رغم إدراكهم التام بأن نسبة كبيرة منها تعود لتقلبات سعر الصرف الاسمي، وتحت هذه الافتراضات توصلا إلى أن هناك تأثيراً عكسياً لتقلبات سعر الصرف في تجارة عدد من الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، انكلترا)، وهذا يعزز فرضية التأثير السلبي (Padma Goture, 1984, 475-481)، ويمكن توجيه نقد لهذه الدراسة حول أسلوبها وطبيعة تحليلها الذي ينسجم وظروف الدول المتقدمة وعدد محدود من الدول النامية التي يزداد حجم إسهام الصادرات الصناعية في إجمالي صادراتها، في حين لا ينسجم وطبيعة اقتصاديات العديد من الدول النامية التي لا تزال الصادرات التقليدية تهيمن على إجمالي صادراتها.

رابعاً- الاتجاه الحديث في تفسير العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة

شهدت السنوات القليلة الماضية ظهور تيار يدعو إلى رفض فرضية التأثير السلبي، فأنصار هذا التيار يؤكدون أن تأثير تقلبات سعر الصرف في التجارة قد يكون سلبياً أو إيجابياً بحسب السلوك السايكولوجي والنفسي للمصدرين وكذلك المستوردين، إذ إن تقلبات سعر الصرف هي طرف في فرضية التأثير العكسي والتي تتضمن كذلك، درجة تجنب المخاطر، والأخيرة هي دالة في السلوك

السايكولوجي للمصدرين والمستوردين،(Baily & Tavlas, 1991, 106-110)، ويناقش (ماكينزي، ١٩٩٩) فرضية التأثير السلبي، ويؤكد على رفضه لها شكلاً ومضموناً، إذ يرى بأن تأثير التقلبات قد يكون سلبياً أو إيجابياً مؤكداً أهمية بقية المتغيرات المؤثرة في التجارة واختلاف سلوكيتها بين البلدان، فضلاً عن اختلاف استجابة المصدرين والمستوردين لتقلبات سعر الصرف داخل البلد نفسه، مستعرضاً أشهر الدراسات التي تناولت هذه العلاقة (Mckenzie,1999, 99-100)، في حين يرى (ونكوب وباسشيتا،٢٠٠٠) أن استقرار سعر الصرف والذي عبرا عنه بنظام سعر الصرف الثابت لم يكن يوماً حافزاً لزيادة حجم التجارة، إذ إن التجارة تتأثر بمصفوفة من المتغيرات، ويمثل استقرار سعر الصرف أو تقلبه أحد هذه المتغيرات، ويمكن أن تؤدي بقية هذه المتغيرات (الدخل مثلاً) إلى زيادة حجم التجارة بغض النظر عن استقرار سعر الصرف أو تقلباته، وهم يؤيدون فكرة (دي كروي، ١٩٨٨) حول أثر الدخل وأثر الإحلال، فعند زيادة أثر الدخل على أثر الإحلال فإن العلاقة ستصبح موجبة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة، في حين سيكون هناك تأثير سلبي عندما يزيد أثر الإحلال على أثر الدخل (Bacchetta & Wincoop, 2000, 1105-1108)، وتميز (قنديل، ٢٠٠٤) بين شكلين لتقلبات سعر الصرف، الشكل الأول: التقلبات المتوقعة والتي لا تؤثر في حجم التجارة، إذ تدخل بوصفها جزءاً من تكاليف التجارة، في حين يؤثر الشكل الثاني (التقلبات غير المتوقعة) في التجارة (Kandal, 2004, 86-92). ويمكن القول إن لتقلبات سعر الصرف تأثيراً في حجم التجارة، وقد يكون هذا التأثير سلبياً أو إيجابياً، وهذا يتبع بقية المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة واتجاهاتها، فضلاً عن سلوكية المصدرين والمستوردين واختلاف هيكل الإنتاج والتجارة، إذ إن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، في حين قد لا تستجيب الدول ذوات هيكل الإنتاج والتجارة الأقل تنوعاً لهذه التقلبات.

التقدير التجريبي لأثر تقلبات سعر الصرف في تجارة دول مختلفة

بانتهاء التحليل النظري، يأتي الآن دور التقدير التجريبي والذي استخدمت فيه أدوات تحليل الانحدار لتوضيح تأثير تقلبات سعر الصرف في تجارة دول نامية ذوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة، واختيرت عشر دول نامية عينة للبحث، وقد قسمت إلى مجموعتين، الأولى تضم مجموعة دول نامية ذوات هيكل إنتاج وتجارة متنوعين* في حين تضم الثانية دولاً ذوات هيكل إنتاج وتجارة أقل تنوعاً.

جمعت البيانات الخاصة بمتغيرات هذا البحث اعتماداً على المنشورات التي يصدرها صندوق النقد والبنك الدوليين، وغطى البحث المدة (١٩٨٢-٢٠٠٤)،

* يقصد بتنوع هيكل الإنتاج والتجارة: زيادة إسهامات القطاع الصناعي في الناتج المحلي، فضلاً عن زيادة إسهامات الصادرات المصنعة في إجمالي الصادرات على حساب إسهامات القطاع والصادرات التقليديين.

واختيرت متغيرات الأنموذج اعتماداً على الأدبيات الخاصة بهذا الموضوع، وستناقش النتائج التقديرية لمجموعتي هذه الدول كلاً على انفراد وستفرز الفروقات التجريبية اعتماداً على هذا.

أولاً- توصيف وصياغة الأنموذج

لقد وصف الأنموذج الخاص بهذا البحث واختيرت متغيراته اعتماداً على الدراسات السابقة بالشكل الآتي:

$$T = b_0 + b_1 Ex_t + b_2 GDP + b_3 pop + b_4 EX_{t-1} + e_t$$

إذ إن : T = حجم التجارة (الصادرات + الاستيرادات) مقاساً بملايين الدولارات.

Ex_t = تقلبات سعر الصرف الحقيقي، محسوباً على أساس الانحراف المعياري لأسعار الصرف الشهرية.

GDP = إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥، مقاساً بملايين الدولارات.

Pop = الزيادة السكانية (ألف نسمة).

EX_{t-1} = التباطؤ الزمني لتقلبات سعر الصرف.

$(b_0, b_1, b_2, b_3, b_4)$ = معلمات الأنموذج المقدرة.

et = مقدر الخطأ العشوائي.

ثانياً- تفسير النتائج الخاصة بالدول ذوات هيكل التجارة والإنتاج المتنوعين

تشير (b_0) إلى قيمة الحد الثابت والذي يمثل حجم التجارة في ظل غياب باقي المتغيرات المفسرة، وقد كانت قيمة هذا الحد موجبة ومعنوية في نماذج هذه المجموعة من الدول.

وتمثل (b_1) معلمة تقلبات سعر الصرف، ويلاحظ أن هناك تأثيراً معنوياً في دول المجموعة جميعها، إلاّ أن طبيعة هذا التأثير كانت سلبية في (اندونيسيا وتايلاند)، أي أن زيادة تقلبات سعر الصرف يخفض حجم التجارة، في حين كان تأثيره موجباً في (جنوب أفريقيا، المكسيك، تركيا)، وإن هذه النتيجة تعزز آراء المدارس الحديثة التي تؤكد تباين تأثير تقلبات سعر الصرف في التجارة وفقاً لتنوع هيكل التجارة والإنتاج، فضلاً عن أثر الإحلال وأثر الدخل، إذ ستعتمد إشارة هذه المعلمة على أرجحية أي من هذين الأثرين، فالتأثير السلبي ناجم عن أرجحية أثر الإحلال، والعكس صحيح في حالة التأثير الايجابي.

وتبين (b_2) معلمة الناتج المحلي التي تؤكد على وجود تأثير معنوي وإيجابي في ثلاث دول (المكسيك، جنوب أفريقيا، تايلاند)، ويتفق هذا والمنطق الاقتصادي، إذ إن زيادة الناتج المحلي ترفع الطلب على السلع، وهذا كفيل بزيادة حجم التجارة، بينما لم يكن لهذا المتغير تأثير يذكر في بقية دول هذه المجموعة.

وبالانتقال إلى (b_3) التي تبين معلمة الزيادة السكانية، يلاحظ أن هناك تأثيراً سلبياً ومعنوياً في (اندونيسيا وتركيا)، وقد يفسر هذا باتجاه هاتين الدولتين إلى تشجيع الصادرات، وهذا أسهم في زيادة حجم التجارة بغض النظر عن حجم الزيادة

السكانية، في حين كان تأثير هذا المتغير إيجابياً في (تايلاند)، ويتفق هذا مع المنطق الاقتصادي، أي أن زيادة السكان تزيد الطلب الكلي ومن ثم تزداد التجارة تبعاً لذلك.

وتوضح (b_4) معلمة التباطؤ الزمني لتقلبات سعر الصرف، وكان تأثير هذا المتغير إيجابياً (في المكسيك) وسلبياً في (اندونيسيا)، في حين لم يكن لهذا المتغير تأثير يذكر في بقية دول هذه المجموعة.

ويشير اختبار (F) إلى معنوية نماذج هذه الدول جميعها ويؤكد معامل التحديد (R^2) إلى أن ما بين (٨٨% - ٩٧%) من التغيرات الحاصلة في حجم التجارة يمكن أن تعزى للمتغيرات المفسرة، مما يؤكد على أهمية المتغيرات المفسرة.

وبالانتقال إلى معامل التعديل المعدل (R^2_J) الذي يأخذ بنظر الاعتبار درجات الحرية (n-k-1)، يلاحظ أن ما بين (٨٦.٨ – ٨٨.٨%) يمكن تعزى للمتغيرات المفسرة، ويمكن مشاهدة أن الفروقات بين (R^2 و R^2_J) ليست بالكبيرة، مما يؤكد على القوة التفسيرية للنماذج الخاصة بالدول ذوات هيكل الإنتاج والتجارة المتنوعين.

وبالتحول إلى الاختبارات المتعلقة بالكشف عن مشكلات الاقتصاد القياسي، إذ يؤكد (اختبار كلاين) الخاص بالكشف عن مشكلة التداخل الخطي على خلو نماذج هذه المجموعة من مشكلة التداخل الخطي، إذ زادت قيمة معامل الارتباط الكلي (R) عن قيم معاملات الارتباط الجزئي.

كما تخلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ وقعت أدنى قيمة لاحصاءة (D.W) في منطقة عدم التأكد، وبما أن البحث لا يهدف إلى التنبؤ، لذا يمكن الأخذ بهذه النتائج.

ثالثاً- تفسير النتائج الخاصة بالدول ذوات هيكل التجارة والإنتاج الأقل تنوعاً

يعرض الجدول ٣ النتائج الإحصائية الخاصة بهذه الدول، إذ تشير (b_0) إلى قيمة الحد الثابت، وقد كانت هذه المعلمة معنوية في (كينيا وكوستاريكا) وبإشارة موجبة في الأولى وسالبة في الثانية، في حين لم يكن لها أهمية تذكر في بقية دول المجموعة.

وتبين (b_1) وهي معلمة تقلبات سعر الصرف عدم معنوية تأثير المتغير في جميع دول هذه المجموعة، وهذا يعزز فرضية البحث التي تؤكد عدم استجابة متغير التجارة لتقلبات سعر الصرف في الدول ذوات هيكل التجارة والإنتاج الأقل تنوعاً على نقيض دول المجموعة الأولى التي تكون فيها هذه الاستجابة كبيرة على وفق مستوى معنوية مقبول.

وتبين (b_2) معلمة الناتج المحلي (GDP)، وكان تأثير هذا المتغير إيجابياً ومعنوياً في دول المجموعة جميعها، وهذا يوافق المنطق الاقتصادي، إذ إن زيادة الناتج المحلي تزيد الطلب على السلع المستوردة وهذا كفيل بزيادة حجم التجارة.

وتشير (b_3) إلى معلمة الزيادة السكانية، ولم يكن لهذا المتغير تأثير في معظم هذه الدول باستثناء (كينيا) الذي كان تأثيره فيها سلبياً، ويسوغ هذا بضعف مستويات

الدخول فيها، وزيادة الطلب على السلع غير المتاجر بها التي يمكن أن تكون بدائل للسلع المستوردة في هذه الدول جميعها لاسيما (كينيا).

وتمثل (b_4) معلمة التباطؤ الزمني لتقلبات سعر الصرف، ولم يكن لهذا المتغير أهمية تذكر في معظم دول هذه المجموعة باستثناء (جامايكا) والذي كان تأثيره فيها إيجابياً، وتفسير هذا أن الأفراد في هذه الدول لا يعولون كثيراً في بناء قراراتهم الخاصة بالاستيراد والتصدير على تقلبات سعر الصرف في السنة السابقة، إي أن توقعاتهم الحالية لا تبنى على تقلبات السنة السابقة.

ويبين اختبار (F) معنوية النماذج المقدرة جميعها، إذ زادت قيمة (F) المحتسبة على نظيرتها الجدولية، وبالانتقال إلى معامل التحديد (R^2) الذي تراوحت قيمته بين (٦١% - ٩٧%) في معظم دول هذه المجموعة إلى أن معظم التغيرات الحاصلة في حجم التجارة يمكن أن تفسرها (Ex_t, GDP, pop, Ex_{t-1}) مجتمعة، في حين يشير معامل التحديد المعدل (R^2_j) الذي يأخذ بنظر الاعتبار درجات الحرية (n-k-1) إلى أن ما بين (٥١%-٩٦%) تفسرها المتغيرات المذكورة آنفاً، ونلاحظ أن الفروقات قليلة بين معامل التحديد المعدل (R^2_j) ونظيره معامل التحديد (R^2) مما يؤكد القوة التفسيرية لنماذج التجارة المقدرة.

وبالانتقال إلى الاختبارات الخاصة بالكشف عن مشكلات الاقتصاد القياسي، إذ يؤكد (اختبار كلاين) خلو نماذج التجارة المقدرة من مشكلة التداخل الخطي، إذ زادت قيمة معامل الارتباط الكلي (R) عن قيم معاملات الارتباط الجزئي، ويؤكد اختبار (D.W) على وجود إحصاءة (D.W) المحتسبة في منطقة عدم التأكد في معظم نماذج هذه الدول، باستثناء أنموذج (سيرلانكا)، الذي أظهر اختبار (D.W) خلوهِ من مشكلة الارتباط الذاتي، وبما أن الغرض من بحثنا هو ليس التنبؤ فسيؤخذ بهذه النتائج (الحسناوي ومسلم،٢٠٠٢، ١٦٤-١٦٦).

الجدول ٢

النتائج الإحصائية الخاصة بالدول ذوات هيكل التجارة والإنتاج المتنوعان**

الدولة	b0	b1	b2	b3	b4	R^2	R^2j	D.W
المكسيك (t)	235.3 (24.52)	1.52 (2.15)	- 0.78 (-1.21)	0.25 (31.28)	1.95 (2.26)	97	96.3	1.78
جنوب أفريقيا (t)	107.6 (8.1)	2.3 (1.77)	0.5 (1.22)	2.21 (10.11)	-1.9 (0.78)	97.7	97	1.5
اندونسيا (t)	58.61 (10.4)	- 0.8 (1.78)	- 1.72 (-9.45)	*	-0.835 (1.84)	86.9	84.6	1.30
تركيا (t)	4816.8 (1.8)	0.115 (4.3)	-0.4 (10.77)	- 0.63 (- 0.93)	0.013 (-0.26)	97.3	96.6	1.63
تايلاند (t)	09.53 (2.25)	- 4.1 (-2.05)	0.968 (1.8)	0.54 (5.7)	*	88.8	86.8	1.93

* حذف المتغير لتداخله الخطي مع بقية المتغيرات.

** استخدمت الدالة الخطية التي أعطت أفضل نتائج تقديرية مقارنة ببقية الدوال.

الجدول ٣

النتائج الإحصائية الخاصة بالدول ذوات هيكل التجارة والإنتاج الأقل تنوعاً

الدولة	b0	b1	b2	b3	b4	F	R^2	R^2j	D.W
سريلانكا (t)	-216.3 (-0.53)	1.38 (0.41)	0.775 (30.5)	- 1.5 (-0.1)	-2.44 - (0.76)	56.5	96	95.2	1.88
جامايكا (t)	88 (0.22)	2.9 (1.6)	0.556 (35.7)	- 1.4 (-0.26)	0.4 (2.27)	38.1	92	91.2	1.35
كينيا (t)	250.52 8 (3)	1 (0.48)	10.22 (11.2)	- 0.828 (- 9.5)	0.857 (0.9)	122	96.7	96	1.13
كوستاريكا (t)	- 103 .31 (-3.95)	5.92 (0.67)	1.32 (8.4)	1.4 (0.37)	2.06 (0.25)	78.2	95	94	1.28
الكاميرون (t)	- 655 (- 0.9)	1.26 (0.17)	0.45 (3.22)	- 0.72 (-0.12)	4.68 (0.6)	5.4	61.1	51	1.7

النتائج والمقترحات

أولاً- النتائج

توصل البحث إلى عدد من النتائج تتمثل بالآتي:

١. عززت النتائج التجريبية الفرضية التي استند إليها البحث، والتي تؤكد أن استجابة متغير التجارة لتقلبات سعر الصرف تبرز بصفة أكبر في الدول ذوات هيكل التجارة والإنتاج المتنوعين، في حين لا يبدو أن هناك ارتباطات مهمة بين هذين المتغيرين في الدول ذوات هيكل التجارة والإنتاج الأقل تنوعاً.
٢. تباين تأثير تقلبات سعر الصرف في التجارة في الدول ذوات هيكل التجارة والإنتاج المتنوعين بين التأثير السلبي والايجابي، وهذه النتيجة تعزز آراء الاتجاه الحديث في أن طبيعة تأثير التقلبات يتبع تأثير بقية المتغيرات المؤثرة في التجارة واختلاف سلوكياتها بين الدول، والتي أطلقوا عليها ما يعرف بأثر الإحلال وأثر الدخل.
٣. هناك تأثيرات إيجابية للناتج المحلي في حجم التجارة، وهذا يوافق المنطق الاقتصادي، إذ إن زيادة الناتج المحلي تعني زيادة الطلب على السلع المستوردة، وهذا كفيل بزيادة حجم التجارة.

ثانياً- المقترحات

١. إن تنوع هيكل التجارة والإنتاج يعد أمراً جوهرياً لنجاح سياسات سعر الصرف، إذ إن الدول التي تتميز بهيكل تجارة وإنتاج غير متنوعين، لا يمكنها التعويل كثيراً على سياسات سعر الصرف لتشجيع صادراتها التقليدية، إذ يجب التفكير في تنويع هذه الصادرات، وكذلك هيكل الإنتاج بحيث يصبح أكثر مرونة لتعديلات سعر الصرف قبل التعويل على سياسة سعر الصرف نفسها لتحقيق هذا الهدف.
٢. تبني نظم أسعار صرف تتصف بقدر من المرونة لاسيما وأن النتائج التجريبية لم تكن حاسمة بخصوص التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف في التجارة في معظم دول العينة (سواء أكانت الدول ذوات هيكل تجارة وإنتاج متنوعين أو أقل تنوعاً)، وهذا يعزز إمكانية التخلص من بعض القيود التي يفرضها نظام سعر الصرف الثابت والتحول إلى نظام سعر صرف يتسم بمرونة أكبر، ويعد هذا ضرورة ملحة في مجموعة الدول ذوات هيكل التجارة والإنتاج المتنوعين والأقل تنوعاً على حد سواء.
٣. ينصح الباحث إحلال فرضية "التأثير المهم لتقلبات سعر الصرف في حجم التجارة في الدول ذوات هيكل التجارة والإنتاج المتنوعين وضعف هذا التأثير في الدول ذوات هيكل التجارة والإنتاج الأقل تنوعاً" محل فرضية التأثير السلبي، وتوجيه مزيد من الاهتمام لمناقشة الفرضية البديلة التي اقترحها الباحث.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. الحسناوي، أموري هادي كاظم وباسم شلبية مسلم، ٢٠٠٢، القياس الاقتصادي المتقدم النظرية والتطبيق، دار الكتب والوثائق، بغداد.
٢. العنزي، سعدون حسين فرحان، ٢٠٠٦، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ثانياً- المراجع باللغة الاجنبية

1. Agatha Cote, 1994, Exchange Rate Volatility & Trade A survey, International Department Bank of Canada. www. Econ.com.
2. Augustine C.Arize Thomas Osang & Danil J. Slottjc, 2000, Exchange Rate Volatility in Latin America & its Impact on Foreign Trade. www.Jstor.org.
3. IMF, 2005, International Financial Statistics, Washington, CD – Rom.
4. Magada Kandal, 2004, Exchange Rate Flactuations & Activity in Developing Countries: Theory & Evidence, Journal of Economic Development, Vol: 299 , No:1.
5. Martin J. Bailey; George S. Tavlas, 1991, Exchange Rate Variability & Direct Investment, Annals of the American Academy of political & Social Science, Vol. 516, No:2 , Foreign Investment in the U.S.A.
6. Mckenzie, M.D, 1999, "The impact of Exchange Rate Volatility on International Trade Flows", Journal of Economic Survey 13. www. Jstor. org.
7. Pamada Goture, 1985, Effects of Exchange rate on Trade: Some Futher Evidence, Staff Papers, Vol: 35, No: 1, IMF, Washington.
8. Papual De Grauwe, 1988, Exchange Rate Volatility & the Slowdown in Growth of International Trade, Staff Papers, Vol: 35, No: 1, IMF, Washington .
9. Philppe Bacchetta; Eric Van Wincoop, 2000, "Does Exchange Rate stability increase Trade & Walfare, The American Economic Review, Vol; 90, No: 5, www. Jstor. org/ about / term.
10. Susan pozo, 1992, Exchange Rate Volatility & The Volume of International Trade: Evidence from the Eearly, 1900s, The Review of Economics & Statistics, Vol: 74, No:2, www.Jstor. org.
11. World bank, 2005, World Development Indictors, Washington, CD – Rom.